دراسة جدوى تأسيس معهد النوع الاجتماعي

تأسيس معهد النوع الاجتماعي

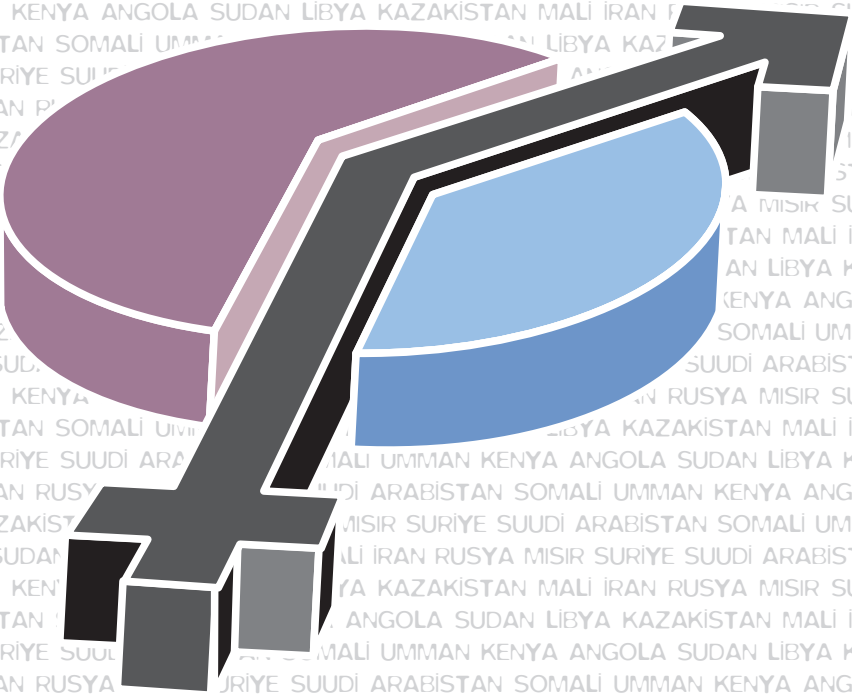

TESEV
PUBLICATIONS

FEASIBILITY STUDY

FOR A BROADER MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA GENDER INSTITUTE

OCTOBER 2009

TESEV
PUBLICATIONS

FEASIBILITY STUDY FOR A BROADER MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA GENDER INSTITUTE

ISBN 978-605-5832-25-4

TESEV PUBLICATIONS

Cover Design: Myra
Page Layout: Myra
Printing: ??????

TESEV

Türkiye Ekonomik ve Sosyal Etüdler Vakfı
Turkish Economic and Social Studies Foundation

Dış Politika Programı
Foreign Policy Program

Bankalar Cad. Minerva Han No: 2 Kat: 3
Karaköy 34420, İstanbul
Tel: +90 212 292 89 03 PBX
Fax: +90 212 292 90 46
info@tesev.org.tr
www.tesev.org.tr

Copyright © 2009
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced electronically or mechanically (photocopy, storage of records or information, etc.) without the permission of the Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV).

The viewpoints in this book belong to the authors, and they may not necessarily concur partially or wholly with TESEV's viewpoints as a foundation.
TESEV Foreign Policy Programme would like to extend its thanks to TESEV High Advisory Board for their contributions with regard to the publication and promotion of this book.

This project was funded, in part, through the Department of State, Bureau for Near Eastern Affairs, Office of Middle East Partnership Initiative (MEPI) under Grant [S-NEAPI-08-CA-272]. MEPI is a Presidential initiative founded to support economic, political, and educational reform efforts in the Middle East and develop opportunity for all people of the region, especially women and youth. More information about MEPI can be found at: www.MEPI.state.gov <http://www.mepi.state.gov/> .

Contents

Preface, 5

Feasibility Study for a Broader Middle East and North Africa Gender Institute, 9

1. Introduction, 9
2. Voices from the Region, 11
   - 2.1 Aim, 11
   - 2.2 Methodology, 12
   - 2.3 The Demand for a Gender Institute, 12
   - 2.4 Aims and Objectives of a Gender Institute, 13
3. Policy Recommendations, 17
   - 3.1 Target Groups, 17
   - 3.2 Tasks and Missions, 19
   - 3.3 Structure, Governance, Location and Funding, 21
   - 3.4 NGO Registration in Morocco, 22
   - 3.5 Startup Costs, 22
4. Conclusion, 23

مقدمة

هذا التقرير هو دراسة جدوى ارتكز على أساس المعلومات التي تم جمعها في ندوتين للمجتمع المدني في اسطنبول، واثنتين من حلقات العمل الإقليمي للمجتمع المدني في عمان والجزائر والمقابلات الشخصية مع أصحاب المصلحة من المنطقة، وقد تمت جميعها بتوجيه من قبل ومؤسسة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التركية (TESEV) برنامج السياسة الخارجية في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩. التقرير، الذي يتألف من أربعة أقسام رئيسية، يوصي بإنشاء معهد إقليمي للعمل على القضايا المتعلقة بتمكين المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA).

منظمة TESEV

ليست متخصصة في مجال تمكين المرأة. ومع ذلك، وكجزء من المسؤولية التي تضطلع بها الرئاسة المشتركة لحوار مساعدة الديمقراطية (داد) في العام ٢٠٠٥. تعاونت المنظمة مع وزارة الخارجية التركية لإجراء الاجتماعات المذكورة آنفا وقد أيدته وحضرته المنظمات النسائية والباحثين العاملين في مجال قضايا المرأة في تركيا.

أكد المشاركون منذ الندوة الأولى في اسطنبول في حزيران / يونيو ٢٠٠٥، على ضرورة إنشاء معهد لقضايا النوع الاجتماعي في منطقتهم. وتتمثل مهمة المعهد المتوخى في رصد ومتابعة حقوق المرأة في المنطقة وفقا لمبادئ اتفاقية عام ١٩٧٩ المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

كما هو مبين في الملحق، فقد تم تأكيد الطلب على إنشاء مثل هذا المعهد في ندوة المجتمع المدني الثانية التي انعقدت في اسطنبول في شباط / فبراير ٢٠٠٦، وكذلك الاجتماع الحكومي الدولي الذي انعقد في أنقرة في مايو ٢٠٠٦ ونظمته وزارة الخارجية التركية. علاوة على ذلك، فقد جرى تذكير كبار المسئولين والوزراء في اجتماعات منتدى المستقبل التي انعقدت في كل من الرباط والمنامة وعمان وأبو ظبي بهذا الطلب.

إن شرعية القرارات التي تم التوصل إليها من قبل المجتمع المدني في الاجتماعات الرسمية قد أعيد التأكيد عليها في نتائج المقابلات التي أجريت ضمن نطاق هذه الدراسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على ٥٣ من أصل ٥٦ من قيادات الناشطين في مجال حقوق المرأة في المنطقة، وردا على الأسئلة التسعة التي وضعها فريق المشروع البحثي، حيث سلط الضوء على الحاجة لمثل هذه المنظمة.

والهدف من هذا التقرير هو الحصول على اعتراف رسمي وتقديم الدعم من اجل إنشاء معهد النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاجتماع الذي سيعقد في الرباط في ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٩ لمنتدى المستقبل. إن تأسيس مثل هذا المعهد سوف يقدم أول نتيجة ملموسة للمجتمع المدني من سلسلة الأعمال التي يقدمها

المنتدى من أجل المستقبل والتي من شأنها أن تحفز على التقدم في مجال تمكين المرأة في المنطقة، والذي ما زال في مأزق كبير.

إن معايير المعهد الموصى به قد حددت في عشر نقاط قصيرات. وترغب منظمة (TESEV) أن تذكر بان هذه المعايير وحدها تمثل المبدأ التوجيهي لتأسيس المعهد الإقليمي غايات مختلفة ولذلك فان المنهجية والهيكل التنظيمي يمكن السعي فيهما. بينما يجب أن يظل في بالنا وبغض النظر عن دوافع منظمة (TESEV) بان هناك أولوية لدفع وتحفيز خطوات ملموسة من اجل تخفيف حدة عدم المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

١. ينبغي أن يحكم المعهد المقترح مجلس إدارة يتألف من أصحاب المصلحة المذكورة في التقرير.
٢. من الضروري أن تشكل غالبية الأعضاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم أنه لا ينبغي للمعهد تجاهل المرشحين المناسبين للمجلس من خارج المنطقة.
٣. ينبغي أن يصمم الهيكل الهرمي للمعهد بدقة ليكون أكثر كفاءة.
٤. سيكون من المفيد لو تم ربط أعضاء مجلس الإدارة بالمنظمات المحلية والدولية المشاركة في التأثير في سياسات المساواة بين الجنسين.
٥. ينبغي على مجلس الإدارة تشكيل لجنة استشارية. و تكون مسؤولية اختيار أعضاء مجلس الإدارة بأيدي أصحاب المصلحة ذوي العلاقة.
٦. ينبغي على البلد المضيف أن يضمن الحكم الذاتي للمعهد المقترح ويجب أن تكون اللوائح الداخلية مستقلة.
٧. وينبغي أن يكون مقر معهد النوع الاجتماعي المقترح رسميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيكون من المثالي أن يكون المقر في بلد لا يكون عمل المعهد تكرارا لأي منظمة قائمة فيه. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمعهد أن لا يملأ فراغا إقليميا فحسب ولكن أيضا داخل البلد المضيف في مجال النهوض بحقوق المرأة. ومن المهم أيضا أن تكون القوانين السارية في البلد المضيف عاملا مساعدا لطريقة عمل المعهد. وضمن هذه السياقات، قادنا العمل إلى الرباط. وهكذا فان في المغرب الكثير مما يشير إلى مدى ملائمتها بين البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
٨. وينبغي على المعهد المقترح للنوع الاجتماعي أن يكون سهل الوصول لجميع الأطراف، والإبقاء على السلطة المؤسسية قادرة في التأثير على الحكومات والسياسات في حين تظل هذه السلطة مرنة وسلسة بما يكفي لتكون فعالة في هذا المحيط.
٩. المصادر المحتملة للتمويل يمكن أن تكون شاملة، وليست محصورة على كل من وكالات الأمم المتحدة، ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية، والاتحاد الأوروبي، وبرامج الحكومات المختلفة للشرق الأوسط، و المؤسسات المانحة الأخرى، والأهم مؤسسة من أجل المستقبل في إطار رعاية مجموعة الثمانية الكبار.
١٠. ينبغي للبلد المضيف أن يكون لديها الإرادة السياسية لدعم المعهد واعتماد المشروع من قبل المجتمع المدني المحلي أمر حاسم في عملية الاختيار.

كما يمكن للمرء أن يخمن، أن يكون هناك مساهمة جادة لهذا المشروع من قبل العديد من الناس.و من وجهة نظرنا كان من المستحيل تحقيق النجاح ووضع الصيغة النهائية لهذا التقرير لولا الدعم العيني من قبل هؤلاء الناس. في المراحل المبكرة من المشروع ، نحن مدينون بالشكر لمعالي الأستاذ الدكتور ياشم عرات ، الدكتورة سلمى أكونر والأستاذة الدكتورة فريدة عكر الذين كان لهم الفضل في توجيه سير الاجتماعات. ونحن ممتنون أيضا لخبرائنا الإقليميين نادية زاي –آية ، لميس ناصر وريم عبيدات لمساهماتهن في العمل الميداني الفعلي لهذا التقرير.

كما أننا مدينون لواحد وثلاثين من المنظمات النسائية في تركيا، وأسماؤها كثيرة جدا يصعب ذكرها للدعم والمساهمة الفكرية التي قدمتها في الاجتماعات التحضيرية. هذه المنظمات بمشاركاتها الفاعلة لم تساعدنا فقط على فهم قضايا موضع البحث ولكنها أيضا شاركتنا جنبا لجنب في لقاءاتنا في اسطنبول وأنقرة وقدموا خبراتهم مع المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

خلال هذه العملية تعاوننا مع وزارة الخارجية التركية.و في المقام الأول فإننا نود أن نعرب عن تقديرنا لمساهمات السفير عمر اورهون المسئول عن التنسيق مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإننا نرى ضرورة أن نعرب عن امتناننا لوزراء الخارجية في ذلك الوقت عبد الله غول وعلي باباجان ووكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية ارطغرل سينيرل اوغلو ، ونائب وكيل الوزارة فيريدن سينر يوغلو .وسفير تركيا لدى طهران غورجان توركوغلو وعمراونهون و ابرو باروجو غوكدينزلر وليفنت غومروغجو وسوات اكغون وآخيرا وليس آخرا حسين دريوز سفير تركيا في عمان في ذلك الوقت، حسين ديريوز الذي كانت ضيافته ومشاركته في الاجتماعات موضع تقدير كبير.

ومن نافلة القول إننا نشعر بالامتنان أيضا إلى وزيرة الدولة المسؤولة عن المرأة وشؤون الأسرة في ذلك الوقت، نعمت تشبوقتشو لدعمها المشروع. لقد دعمت السيدة تشبوقتشو حقا الجهود التي نبذلها منذ المراحل المبكرة من العملية؛ اتضح من خلال مشاركتها معنا في الندوات في اسطنبول، وتجلى ذلك في مناصرتها لتأسيس معهد النوع الاجتماعي في اجتماع لمنتدى المستقبل في أبو ظبي في شهر أكتوبر ٢٠٠٨.
ينبغي لنا أيضا أن نؤكد على الحماسة المماثلة التي أبدتها وزيرة الخارجية اليونانية دورا باكوياني في اجتماع المنتدى من اجل المستقبل في المنامة عام ٢٠٠٥. إلى جانب السيدة باكوياني تلقينا قدراكبيرا من الدعم الدولي، في المقام الأول من حركة لا سلام بدون عدالة ومن منظمة حقوق الإنسان، مركز التدريب والمعلومات، واثنين من الرؤساء المشاركين الآخرين في حوار دعم الديمقراطية.
قد تتسع القائمة وتوسيع نطاقها لتشمل وزيرة شؤون المرأة وشؤون الأسرة للجزائر نواره سعدية، ومن المغرب وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن نزهة الصقلي، وأنطو نيلا من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، وزينب بن جلون من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، ومحسن مرزوق الأمين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية، والأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم ناشط مصري في الحقوق المدنية، وأعضاء سابقين من الولايات المتحدة الأمريكية – وزارة الخارجية سكوت كاربنتر، دان فرايد، كينت باتون ولورا شولتز والسفير فراسيس غي من الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة.

وغني عن القول، أن هذا المشروع ما كان له أن يرى النور أو أن يتم دون يد العون والمساعدة من قبل الوزارات التركية والبريطانية للشؤون الخارجية ووزارة الخارجية الأميركية. ونحن مدينون بالتقدير إلى مبادرة شراكة الشرق الأوسط (إم إي بي آي) ومكتب الديمقراطية ومنظمة حقوق الإنسان وفرق العمل (دي أر إل) لما أبدوه من صبر وتفهم ودعم.

على الرغم من كل الأسماء المذكورة أعلاه، فإن هذا التقرير هو من بنات أفكارا برنامج السياسات الخارجية ل(TESEV) .الجميع في البرنامج ساهم في العملية الفعلية في كتابة هذا التقرير أو في إجراء الاجتماعات التحضيرية. ومع ذلك، فإن النصيب الأكبر من المسؤولية تعود على سانم غونر وأوزليم غيميتشي. ولكن لا يزال هذا التقرير يمثل جهدا مشتركا لكل من صبيحة سينيوجل، وسانم غونر، وايبارس غورغولو وأوزليم غيميتشي وعليهم تقع المسؤولية عن حدوث مخالفات أو أوجه القصور، إن وجدت.

مساعد. أستاذ. منصور أكغون؛
برنامج السياسة الخارجية (TESEV)

دراسة جدوى تأسيس معهد النوع الاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

I) مقدمة

يستكشف هذا التقرير جدوى إنشاء معهد للعمل في القضايا المتعلقة بتمكين النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا ويأتي تفويض مخططي ومنفذي هذه الدراسة من DAD «حوار دعم الديمقراطية» الذي تأسس في سي ايلاند في مؤتمر مجموعة الثمانية الكبار الذي انعقد في حزيران ٢٠٠٤، حيث كان قرار قادة الدول الثماني الكبار بتشكيل قاعدة مشتركة مع زعماء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه القاعدة المشتركة تسمى الملتقى من اجل المستقبل وهي مركز دولي يدعم الأصوات المنادية بالتغيير في المنطقة. الملتقى يمنح الفرصة للمشاركين والأقطار والمنظمات الأخرى بالعمل على التغيير السياسي الاجتماعي والاقتصادي على أسس منتظمة. إحدى ثمرات هذا الملتقى، حوار دعم الديمقراطية الذي يهدف إلى تعزيز حوار مثمر بين المجتمع المدني وحكومات المنطقة (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع) والى دمج مشاركات كل من الجهات غير الحكومية والزعماء السياسيين وممثلي وسائل الأعلام وخبراء المجتمع المدني وإطلاق مبادرات إصلاحية محددة ومتطورة في المسائل التي تتعلق بالديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك يهدف حوار دعم الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى تعزيز قاعدة الديمقراطية القائمة أو وضع برامج جديدة من شأنها تطوير و تعزيز المؤسسات الديمقراطية[١].

برعاية كل من حكومة تركيا ايطاليا واليمن وبالتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية الثلاث: لا سلام بدون عدالة، ومؤسسة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التركية ومركز حقوق الإنسان للتدريب والمعلومات فان حوار دعم الديمقراطية أعطى في البداية الأولوية لموضوعي التعددية السياسية والعمليات الانتخابية، وتمكين المرأة.

إن الأساس المنطقي لتحديد أولوية الموضوع الثاني والذي تقوم على أساسه هذه الدراسة هو متعدد الأوجه. فتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة لا يزال يشكل تحديا مستمراً في جميع أنحاء العالم وحقيقة مفهوم النوع الاجتماعي غالبا ما تكون غائبة في كثير من السياسات الوطنية والدولية، والمساواة بين الجنسين تظل قضية معزولة، مما يعيق تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

١ من تقرير المبادرات الملزمة في إطار حوار دعم الديمقراطية ٢٠٠٥

يظل واقع المرأة السلبي سائداً خصوصا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من الانجازات الايجابية في مجالي التشريع ورسم السياسات. أكدت الطبعة الأولى لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية بأن عدم المساواة بين الجنسين يشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية في المنطقة[٢]. واستجابة لذلك فان الطبعة الرابعة من التقرير تركز على القضايا المتعلقة بتمكين المرأة في المنطقة. وعلى الرغم من تحديد المشكلات في هذه التقارير وغيرها من الوثائق الدولية فان المجتمع المدني بحاجة للحوار في هذه المسائل والمبادرة من أجل التحرك نحو العمل.

في ضوء ذلك، وخلال الأربع سنوات الماضية، نظمت سلسة من المشاورات مع المجتمع المدني والتي تطورت فيما بعد لعقد مؤتمرات حكومية بمشاركة المجتمع المدني وقد بلغت ذروتها في بعض القرارات التي اتخذت في المنتديات المختلفة من اجل الاجتماعات المستقبلية.

إن الأفكار والمقترحات التي شكلت الأساس لهذا التقرير جاءت بناء على تلك المشاورات والمؤتمرات. ندوتا المجتمع المدني التي نظمتها «TESEV» في حزيران ٢٠٠٥ وشباط ٢٠٠٦ طابتا المجتمع المدني بوضع المبادرات الإصلاحية التي يمكن اتخاذها للمضي قدما بروح الحوار مع الحكومات المتطوعة في المؤتمر الحكومي الدولي الذي انعقد في أيار ٢٠٠٦ في أنقرة باستضافة وزارة الخارجية التركية. وقد أكد المشاركون في ندوتي المجتمع المدني على الحاجة لآلية جديدة أو معهد لتقديم الدعم اللوجستي للناشطات في الجمعيات النسائية المحلية وضمان المتابعة الفعالة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي بحيث تكون بمثابة جسر بين المجتمع المدني والحكومات الشرق أوسطية والشمال افريقية وتزود بمعلومات دقيقة عن وضع المرأة في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد طالبت الندوة الثانية في اسطنبول بما يلي:

> *تعبر كل من الحكومات والمجتمع المدني عن دعمها لتأسيس معهد النوع الاجتماعي لهذه المنطقة الواسعة (الشرق الأوسط،وشمال إفريقيا) من أجل شحن وتعزيز الحوار بين المجتمع المدني والحكومة فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة في المنطقة من خلال جمع معلومات محايدة وفعالة ووضع الميزانية للنوع الاجتماعي والمشاريع الأخرى، وتحقيقا لغايات إنشاء معهد النوع الاجتماعي المقترح والمشاريع الأخرى، يتوقع أن يتم دعم وتسهيل تنفيذ توصيات «CEDAW» في كل بلدان المنطقة وعلى المستوى الإقليمي.٣*

المؤتمر الحكومي الدولي التالي والذي انعقد في أنقرة ٥- ٢٠٠٦ برعاية وزارة الخارجية التركية، أكد على أهمية استكشاف فكرة إنشاء مزيد من الآليات المؤسسية:

٢ من تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية ٢٠٠٢

٣ البيان الختامي لمنتدى اسطنبول الثاني حول «المشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين» ٦-٧ شباط ٢٠٠٦

وقد تحدث المشاركون، والآخرون، عن فكرة تأسيس معهد للنوع الاجتماعي لهذه المنطقة الواسعة والتي يمكن أن توفر إطارا مفيدا للتعاون والحوار بين الحكومات والمجتمع المدني وعقدوا العزم على مواصلة استكشاف هذا المشروع بالتشاور مع مجموعة الثماني الكبار والشركاء والمنظمات الدولية.٤

استنادا للسياق المذكور أعلاه فان عددا من ناشطي المجتمع المدني الذين شاركوا في مؤتمرات حوار دعم الديمقراطية DAD والذين هم جزء من شبكة «TESEV» تولوا مهمة تجهيز البنية الأساسية لمعهد النوع الاجتماعي عن طريق الشروع في دراسة جدوى المشروع.

II) أصوات من المنطقة

هذا الجزء من الدراسة تعكس وجهات نظر من شملهم الاستطلاع وعددهم ٥٦. هذه المعلومات التي تم جمعها من قبل فريق المشروع ن طريق مقابلات وجها لوجه خلال رحلات ميدانية ومسوح المشروع التي وزعت على قائمة بريد إلكتروني جمعها مستشاري المشروع.

٢-١ الهدف

إن السعي لإنشاء منظمة إقليمية في إطار حوار دعم الديمقراطية أمر غير مسبوق، ولذلك ولغايات تنفيذ هذه الدراسة فان تدقيق المرجعية الأساسية لدراسة الجدوى ينبغي أن تشمل على ما يلي:

١- هل هناك مطالبة بالمعهد المقترح من قبل المجتمع المدني؟
٢- هل هناك موافقة رسمية لتشكيل هذه المؤسسة. أي هل هناك أية دولة ضمن إطار الملتقى من أجل المستقبل توافق على دعم والتزام هذه المبادرة؟
٣- هل هناك جهات مانحة محتملة للمعهد المقترح؟
٤- ما هي البلدان المحتملة لاستضافة المعهد المقترح؟
٥- ما هي التكلفة التقديرية لبدء التشغيل؟

بيد أن هذه الدراسة تتناول موضوعين مجهولين: وقبل اختبار جدوى الفكرة فقد كان لزاما على الباحثين التثبت من الفكرة ذاتها. ولذلك فإن دفعة ثانية من الأسئلة كان لا بد من الإجابة عليها:

٤ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الحكومي الدولي لحوار ودعم الديمقراطية حول «تمكين المرأة في الحياة العامة» أنقرة ٢٢-٢٣ أيار ٢٠٠٦

٦- ما هي أهداف وغايات معهد النوع الاجتماعي المقترح؟
٧- ما هي المهام المحددة له؟
٨- ما هي الفئات المستهدفة؟
٩- كيف له أن يبنى وان يدار؟
١٠- أين يجب أن يقع؟
١١- ما هي مصادر التمويل المحتملة؟

واجه الباحثون معضلة في إثارة الأسئلة والإجابة عليها بنفس الوقت. وبالإجمال فقد كانت النتيجة ايجابية حيث انبثقت فكرة إنشاء معهد النوع الاجتماعي كتجسيد لهذه الجهود الحقيقية.

٢-٢ المنهجية

تم استنباط مضمون هذه الدراسة من خلال مقابلات وجها لوجه واستخراج استبيانات أجريت في كل من الأردن والمغرب والبحرين. أسئلة الاستبيانات ونقاط الحوار في المقابلات وضعت معا في اجتماع عمل للخبراء. وقد وضع الخبراء أيضا استراتيجيه حول من هم المجيبون الملائمون لهذه الدراسة.

وقد تم تحليل هذه الاستبيانات كما ونوعا. وقد حضر كل المقابلات خبير مختص بالمشروع كتب تقارير موجزة عن الإجابات المعطاة في المقابلات وأسئلة الاستبيانات.[٥]

٢-٣ المطالبة بمعهد النوع الاجتماعي

هناك جهود كثيرة على المستوى المدني والحكومي تبذل للتخفيف من حدة عدم المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أننا نشهد بعض التقدم على مستوى حقوق المرأة إلا أن هناك نقصا كبيرا لا يزال ماثلا أمامنا لاسيما من حيث توزيع الموارد البشرية والمالية لتمكينها من التنفيذ الفعال لسياسات المساواة بين الجنسين. إن إنشاء معهد للنوع الاجتماعي سيعطي فرصة لتعزيز فعالية السياسات والبرامج القائمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتطويرها بشكل أكثر في البلدان المعنية في المنطقة.

المؤسسات القائمة التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين والسياسات ذات التركيز الإقليمي في المنطقة تشمل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث CAWTAR وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEMومؤسسات أخرى مثل معهد البحر الأبيض المتوسط لدراسات النوع الاجتماعي MIGS والمعهد الإفريقي لدراسات النوع الاجتماعي AGIكلها تغطي المنطقة بشكل جزئي وبطريقة أكاديمية أكثر.

٥ الرجاء راجع الملحق رقم ١ لتقارير ميدانية من خبراء المشروع

هناك حاجة لوجود معهد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي والذي سيعمل على تنفيذ ما تعجز عنه المؤسسات القائمة على المستوى الإقليمي. وبناء على أساس البحث الميداني والمقابلات التي تمت فانه من الواضح أن المعلومات عن سياسات المساواة بين الجنسين هي متناثرة في جميع أنحاء الإقليم ويصعب الوصول اليها. لقد أثار ٨٨٪ من المستطلعين على هذا الاستبيان ودعموا فكرة إنشاء معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي الذي سيلعب دورا في جمع ونشر البحوث والمعلومات القائمة. كما أن هناك نقصا في التنسيق بين المؤسسات القائمة والاتصال مع صانعي السياسات.

وقد أكد ٣٩ من المستطلعين من أصل ٥٦ على عدم وجود تنسيق بين المؤسسات القائمة. وعلى أية حال هناك فقط ٢٤ من المجيبين كانوا مع فكرة الدعوة يهدف معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسد هذه الثغرة.

خلافا لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث و صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فأن معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي يعتزم جمع ونشر المعلومات المتناثرة والتي يصعب الوصول إليها وسيعمل على بناء أدوات ربط تجمع الباحثين معا. وسيكون للمعهد المقترح دورا تنسيقيا بالأساس. وكما هو الحال بالمعهد الأوروبي للنوع الاجتماعي فان المعهد المقترح تأسيسه سيقوم بدور رئيسي بجمع ونشر الأبحاث القائمة بدلا من أن يجري بنفسه هذه الأبحاث. لقد أعطى المستطلعين أولوية متوسطة لأن يقوم معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقترح بإجراء البحوث الخاصة بنفسه. وقد تلقى هذا الهدف دعما من ٣٤ مستطلعا من أصل ٥٦. كذلك فأن معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقترح سيركز على تبادل الخبرات.

فيما يلي بعض الإجابات المحددة عن سبب الحاجة لمعهد النوع الاجتماعي المقترح:

١- الجهود الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة (بحوث، وثائق، إعلانات، قاعدة معلومات...الخ) مبعثرة ولا يمكن الإفادة منها على نحو فعال.
٢- هناك مطالبة من قبل المجتمع المدني من أجل الوصول إلى البحوث الخيرة والحديثة المتعلقة بقضية المساواة بين الجنسين.
٣- حقوق المرأة في هذه المنطقة من العالم ليست مفهومة تماما. وهناك حاجة إلى مؤسسات تجمع وتحدث البيانات وتحللها وتقدم تقارير محددة.

القيمة الإضافية في إنشاء هذا المعهد تكمن في قدرته على خلق شراكات بين مختلف القطاعات وعلى كافة المستويات بما فيها المنظمات غير الحكومية، الشركاء الاجتماعيون، المنظمات المهنية، وسائل الإعلام، المنظمات الدولية، القطاع الخاص والحكومات. وقد عبر ٦٤٪ من المستطلعين عن الحاجة إلى منظمة إقليمية كمظلة تنسق المعلومات بين المؤسسات القائمة وتوصل بعضها ببعض وتفعّل مجالات التعاون وتنسق فيما بينها.

٢-٤ غايات وأهداف معهد النوع الاجتماعي

أغلبية واضحة من المستطلعين تؤيد إنشاء معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي. فقط ٣ منهم من أصل ٥٦ عارضوا إنشاء المعهد. وقد طلب من جميع المستطلعين التعبير عن آرائهم حول ما يهدف إليه المعهد، وقد جمع فريق المشروع الإجابات التي وردت عبر مقابلات مباشرة من خلال زيارات ميدانية واستبيانات وزعت بالبريد الالكتروني. وقد طلب من المستطلعين سواء في المقابلات أو الاستبيانات أن يسموا أهدافا وغايات محتملة لمعهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي وقد رصدت الأهداف التالية:

يجب على معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي المقترح أن:

- يكون بمثابة قاعدة للبيانات والمعلومات لبحوث النوع الاجتماعي الموجودة بالفعل والتي يصعب الوصول إليها.
- يكون بمثابة مركز شبكة عمل للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمات المجتمع المدني والناشطين الاجتماعيين في مجال النوع الاجتماعي ومصدرا لنماذج العمل وقصص النجاح والخبرات في المنطقة.
- تنسيق الجهود المشتركة والشروع في الشراكات بين المنظمات.
- يكون بمثابة مركز للتدريب يمنح الدرجات العلمية ويقدم الشهادات في مجال دراسات النوع الاجتماعي فضلا عن تقديم التدريب التقني مثل وضع الميزانيات بشفافية تراعي الفروق بين الجنسين ..الخ.
- إجراء البحوث الخاصة؛ إجراء التحليل الخاص بكل قطر والذي سيكون بمثابة التحليل والتشخيص.
- يكون بمثابة منبر للدعوة والضغط على الحكومات من خلال التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

لقد أعطى ٨٨٪ من المستطلعين قاعدة البيانات الأولوية كوظيفة للمعهد أكثر من غيرها من المقترحات وأكدوا على الحاجة الطارئة لتجميع ونشر البحوث والاستبيانات القائمة. وأن شاغلهم الأساسي هو عدم إمكانية الوصول للمعلومات المتوفرة:

> *على المعهد أن يوجه الاهتمام إلى النقص في المعلومات الإحصائية وعدم إمكانية الوصول للمعلومات المتوفرة، وينبغي على المعهد أيضا أن يجري البحوث الميدانية ويجمع البيانات الموجودة في الميدان ويشكل قاعدة بيانات بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة.*

وهكذا فان معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي يهدف لأن يكون بمثابة قاعدة بيانات وبحوث ومعلومات وقد أعطي هذا الهدف أولوية قصوى.

وأكد معظم المجيبين على ضعف الوظيفة التنسيقية مما يعني ضرورة إنشاء شبكة عمل المعهد المقترح لمنظمات المجتمع المدني والشروع في شراكات عند الضرورة. ووصفوا وظيفة شبكة الاتصال بأنها ينبغي أن تربط الناس الذين يعملون في نفس المجال –قضايا النوع الاجتماعي– واطلاعهم على نماذج العمل وقصص النجاح. وعلى كل حال فان التنسيق كهدف بحد ذاته قد أعطي أولوية خاصة حيث يجب على المعهد أن يولي اهتماما خاصا لمبادرات مماثلة من منظمات محلية في بلدان مختلفة وينبغي لهذه المبادرات أن تكون محل علم وتنسيق بين المنظمات وبهذا يكون المجيبون قد أعطوا أولوية قصوى لهذين الهدفين.

أعرب ٥١,٨٪ من المجيبين عن قلقهم من العدد غير الكافي من الأشخاص المدربين في حقل النوع الاجتماعي. وشددوا على أن أقلية صغيرة من الناس الذين يعملون في هذا المجال يتم تدريبهم على نحو كاف. هناك نقص في المختصين بالنوع الاجتماعي المدربين تدريبا جيدا:

> *ينبغي على المعهد المقترح سد هذه الثغرة وتوفير التدريب ومنح الدرجات العلمية والشهادات في هذا المجال. وينبغي لهذه الدرجات والشهادات أن تكون في كلا الفرعين النظري والتقني في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.*

بيد أن بعض المجيبين أعرب عن تحفظه حول تدريب الناس باعتباره هدفا عالي السقف. واظهروا قلقا حول مدى شرعية هذه الشهادات أو الدرجات وتداخلها مع تدريبات ودراسات النوع الاجتماعي التي توفرها الأقسام المختلفة في الجامعات. وأوضح بعض المجيبين انه ينبغي على معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي أن يقدم تدريبا تقنيا في قضايا تخصصية محددة والتي ليست مشمولة بالفعل في المؤسسات الأكاديمية. وقد أعطى هذا الهدف أولوية متدنية لمعهد النوع الاجتماعي المقترح.

وقد أكدت نسبة كبيرة ممن تمت مقابلتهم إيمانها بان على المعهد المقترح أن يقوم بإجراء بحوث مستقلة والتركيز على المناطق التي لم تستكشف بعد. وعلى أية حال فقد أشير أيضا إلى احتمال تداخل سهل بين المعهد وبين المؤسسات المتوجهة نحو البحوث القائمة. واقترحوا أن يعطى للمعهد أبحاثا محددة الهدف. ومع ذلك فقد نبه المجيبون إلى أهمية الدراسات التشخيصية لكل بلد. وأضافوا بأنه ينبغي على المعهد إجراء تقييمات سنوية لرصد التقدم الحاصل في بلدان معينة في المنطقة. وهكذا فقد أعطى المجيبون أولوية متوسطة لهذا الهدف.

وقد أيد ٤٢,٨٪ من المجيبين فكرة أن يكون المعهد المقترح بمثابة منبرا للمحاماة. إن نسبة مهمة من المجيبين أعربوا عن تحفظهم إزاء هذا الهدف. هناك قلق كبير بان يسيطر هدف

المحاماة على رسالة المعهد ويقوم بتحريفها عن الهدف الرئيسي. وقد أعطي هذا الهدف أولوية منخفضة.

الجدول ١: حدد المجيبون على الاستبيانات والمقابلات أهداف وغايات معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي كما يلي

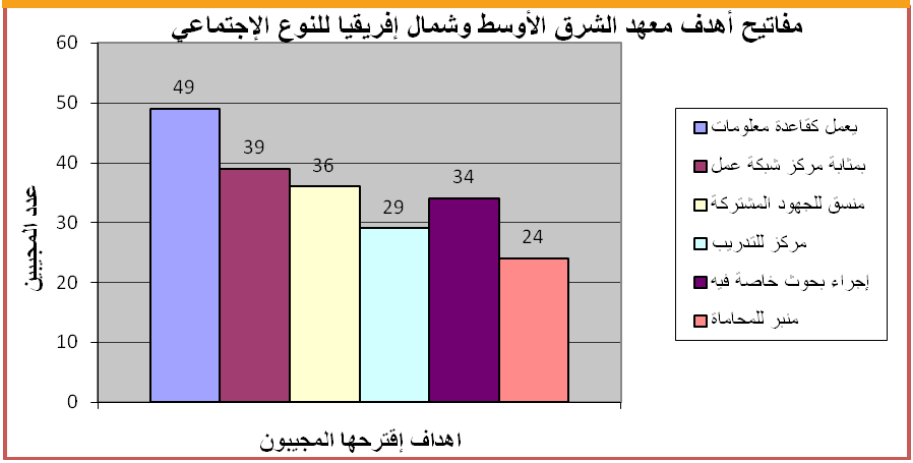

مجموع عدد المجيبين على الاستبيانات والمقابلات هو ٥٦. الجدول أعلاه يتضمن جميع الأهداف التي اقترحها جميع المجيبين على الاستبيانات وكذلك الذين تمت مقابلتهم. ويظهر الجدول أعلاه مستوى الدعم لأهداف معهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي المقترحة بالتفصيل.

كما ويظهر الرسم البياني أعلاه أن ٢٤ فقط من المجيبين من أصل ٥٦ يدعموا فكرة السماح لمعهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي أن يكون منبر للمحاماة. بينما تلقى المعهد أكبر قدر من التأييد ليكون قاعدة معلومات للبحوث والدراسات. أما الوظائف الثلاث المقترحة الأخرى: بناء شبكة العمل، التنسيق، والبحث فقد تلقت تأييدا بنسب: ٣٤/٣٦/٣٩ على التوالي من مجموع ٥٦ وهو عدد المستطلعين. ويمكن أن نستنتج من الجدول أن جميع المجيبين قد اجمعوا على أربع أهداف، هذه الأهداف التي كانت محل إجماع مرتبه حسب حجم التأييد هي:

١- يكون بمثابة قاعدة بيانات لتجميع ونشر المعلومات والبحوث السابقة والقائمة.
٢- يكون بمثابة مركز شبكة عمل تربط منظمات المجتمع المدني والناشطين الاجتماعيين واطلاعهم على نماذج عمل أخرى وعلى قصص النجاح.
٣- تنسيق الجهود المشتركة وخلق شراكات بين المنظمات.

٤- إجراء البحوث الخاصة بالمعهد؛ إجراء التحليل الخاص في كل قطر وهو ما سيكون بمثابة التشخيص والتحليل.

أن الذين تمت مقابلتهم والذين أجابوا على الأسئلة هم ممثلون عن المجتمع ومؤسساته وعن الحكومات أيضا. وحيث أن المجموعتين تمثلان طرفين مختلفين فقد كشفت الأهداف التي اقترحوها لمعهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي عن وجهات نظر مختلفة.

الجدول ٢: إجابات ممثلي الحكومة و المجتمع المدني عن السؤال "ما هي الغاية التي ينبغي أن تكون لمعهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للنوع الاجتماعي المقترح؟" اختلفت وجهات النظر في نقاط وتلاقت في نقاط أخرى.

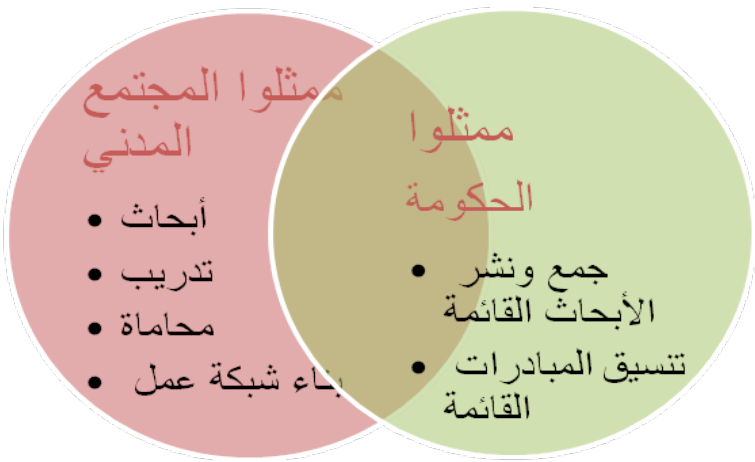

تتمثل في الرسم التوضيحي أعلاه مختلف الأهداف المقترحة من قبل الجهتين المتباينتين. عند النظر في الأهداف المقترحة من قبل الطرفين تظهر أن المجالات محط الاتفاق هي مهام المعهد المتمثلة في قاعدة بيانات متخصصة لبحوث النوع الاجتماعي، وهيئة التنسيق للمنظمات في المنطقة. وقد اقترح ممثلو المجتمع المدني أيضا الأهداف الأخرى المتمثلة في بناء شبكة العمل، إجراء البحوث، التدريب والقيام بأنشطة المحاماة الموجهة. بينما تجنب ممثلو الحكومة أن يكون من أهداف المعهد المقترح المحاماة وإنتاج التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة.

وخلاصة القول، فأن مجالات الاهتمام المشتركة لكافة الإطراف تكمن في وظائف المعهد وهي: إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات الموجودة مما يجعل هذه المعلومات متاحة، وتنسيق الأنشطة المتماثلة التي تضطلع بها مختلف المنظمات في المنطقة. وبشكل عام فان أكثر الوظائف التي تلقت التأييد الأوسع كانت قاعدة البيانات ثم جاءت بناء شبكة العمل والتنسيق وإجراء البحوث. وهكذا فان الأغلبية الواضحة ترى في المعهد هيئة ينبغي عليها أن تقوم بتجميع ونشر المعلومات في جميع إنحاء المنطقة، وإنشاء وإدارة الشبكة أو المنظمات والنماذج الجيدة، وتنسيق مبادرات مماثلة في مختلف إنحاء المنطقة.

III) التوصيات المتعلقة بالسياسات

هذا الجزء من التقرير يستند إلى تراكم المعرفة التي جمعها فريق البحث خلال الرحلات الميدانية والمقابلات وجها لوجه. المبادئ التوجيهية الواردة أدناه تكون في نهاية المطاف بين أيدي أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية للمعهد.

١-١ الفئات المستهدفة

السياسيون على الصعيد الوطني

سيكون هدف متوسط الأولوية للمعهد التأثير على السياسيين لأنهم من يكتبون القوانين في نهاية المطاف. وهم أيضا من يحددون كيفية توفير وتوزيع الميزانية في البلدان. وسيقوم المعهد وبالتنسيق مع ممثلي المجتمع المدني بهدف تعزيز الحوار مع حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوة على ذلك يمكن للمعهد أن يطور للسياسيين المحليين معايير إقليمية تراعي الفوارق بين الجنسين. وذلك يمكن للمعهد أن يزود حكومات المنطقة بمعلومات ذات علاقة بالنوع الاجتماعي لاستكمال معرفتهم المحلية.

مؤسسات البحوث

سيعمل المعهد على تعزيز البحوث المحلية والإقليمية المتعلقة بقضايا المرأة في جميع أنحاء المنطقة. وسوف يسعى لتنسيق المشاريع البحثية التي تضطلع بها المؤسسات من مختلف أنحاء المنطقة وتوفر لهم وسيلة لتبادل المعلومات التي تم الحصول عليها في المساعي السابقة. وبهذه الطريقة لن تكرر عمل بعضها البعض، وإنما يتم تقسيم المبحث المطلوب إلى أضيق المجالات بحيث يكون التركيز أوسع بكل معنى الكلمة.

المنظمات غير الحكومية

سوف يساعد المعهد المنظمات غير الحكومية المحلية من خلال توفير الموارد المالية والبشرية، مناقشة القضايا ذات العلاقة، شبكة العمل ودعم حملات التوعية المحلية في كافة أنحاء المنطقة واطلاع الجمهور على قضايا النوع الاجتماعي (الجندر). كما سيقدم المعهد مزيدا من المعلومات للمنظمات غير الحكومية أكثر مما تحصل عليه من المصادر المحلية من خلال جمع وتوزيع البحوث المنجزة التي اضطلعت بها المنظمات في كافة أنحاء المنطقة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية تزويد معهد النوع الاجتماعي بأفضل الفعاليات التي أنجزتها وقامت بها حتى يتسنى للمعهد أن يزود المنظمات غير الحكومية الأخرى في المنطقة بما يفيدها في تحسين مشاريعها.

الجامعات

الجامعات هي فئة مستهدفة لأنها تنقل المعرفة لصناع القرار والباحثين ورجال الإعمال المستقبليين و كل من لهم تأثير في تشكيل المستقبل... الخ. ويمكن للمعهد أن يؤثر في بعض هذه المعرفة وتشكيل القناعات كما ويمكن للجامعات أن تزود المعهد بالمعلومات والموارد البشرية على المستوى المحلي.

وسائل الإعلام

وسائل الإعلام ستكون مستهدفة لأنها تملك جمهورا كبيرا ومنتظما ويمكن أن تؤثر في جمهور عريض بمن فيهم السياسيين وصناع القرار. ويمكن للمعهد أن يسهل الاجتماعات ويقوم بتنسيق الفعاليات بين المنظمات غير الحكومية، معاهد البحوث ووسائل الإعلام لتقديم أفضل وسيلة لنشر المعلومات عن فعاليات كلا الطرفين.

الجامعة العربية

ليست كل الأقطار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعضاء في جامعة الدول العربية، لكن الكثير منها. إن هدف الجامعة الأساسي تقوية أواصر العلاقات بين الأقطار العربية، وعلى أية حال فإنها تبحث في القضايا الاجتماعية في العالم العربي وقد فعلت الكثير في الماضي لرفع معدلات محو الأمية وحقوق المرأة. يمكن للمعهد أن يزود الجامعة العربية بالمعلومات ويؤثر في القضايا التي يمكن أن توضع على جدول أعمال دورات القمة. ويمكن للحلول ومسارات العمل المحددة والموصى بها في قمم الجامعة العربية أن تنتشر بشكل أسرع وعلى نطاق أوسع في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

١-٢ البعثات والمهام

يهدف إنشاء معهد النوع الاجتماعي إلى تعزيز ودعم البرامج والسياسات القائمة فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين وكذلك دعم قضية المساواة بين الجنسين في كل دول المنطقة. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يقوم المعهد بصياغة المهام والوظائف والميزانية لتعكس أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة. بناء على هذا التناغم ووفقا لنتائج المقابلات فإن مستشاري المشروع قد حددوا بروية تامة مهام المعهد. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم المعهد بتصنيف العديد من الوظائف والمهام كما يلي:

التنسيق والربط الشبكي

١- يكون بمثابة مركز للحوار(مثل مركز الشمال والجنوب التابع للاتحاد الأوروبي) بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمجتمع المدني نفسه من جهة وبين المجتمع المدني والمسؤولين من جهة أخرى للعمل بيد واحدة لإنشاء شبكات العمل الإقليمية. لن يسعى المعهد إلى القيام بأي عمل تقوم به المؤسسات الأخرى، وإنما سيقوم بالتنسيق معها و تبادل المعلومات فيما بينها حتى تتمكن جميعها من الإفادة من بعضها البعض وبالتالي القيام بالمزيد من اجل فائدة المجتمعات المحلية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك سيعمل المعهد على بناء علاقات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات التي لا يوجد لديها مثل هذه العلاقات.

٢- ضمان توفير بيانات/إحصاءات محدثة ومعتمدة ويكون بمثابة قاعدة معلومات للبحوث ذات العلاقة بالمساواة بين الجنسين في المنطقة. وهناك حاليا العديد من المؤسسات في المنطقة التي تقوم بإجراء البحوث بشأن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ومع ذلك فهي ليست متكاملة وبالتالي تكرر عمل بعضها البعض أو لا يمكنها استخدام كل ما هو متاح من المعرفة حول الموضوع. والمعهد من شانه أن يخلق مجموعة شاملة لجميع الدراسات السابقة مما يجعل البحوث المستقبلية أكثر سهولة وأوسع نطاقا وأكثر دقة.

٣- تنفيذ مشاريع ذات نطاق شامل لتمكين الجهات الفاعلة الأصغر من استخلاص مشاريع أخرى. وسيعمل المعهد على تنسيق مشاريع المنظمات غير الحكومية لتتشارك المعلومات فيما بينها، وهذا سيقلل من حجم المهام الملقاة على كاهل كل منها. ومن ثم سيكون عمل كل من هذه المنظمات متميزا في مجال الدراسات المجتمعية المتعلقة بمواضيع النوع الاجتماعي (الجندر) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع حيث سيكون معهد النوع الاجتماعي شريكا معهم.

٤- تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز وتطوير الحوار فيما بين المجتمع المدني والحكومات في المنطقة ودوليا.

٥- العمل في شراكة مع المنظمات النسائية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للإنماء) والبنك الدولي... الخ.
٦- تقديم امثلة عن افضل الممارسات والدروس المستفادة وبناء القدرات. سيقوم معهد النوع الاجتماعي بتحليل الاجراءات المتخذة سابقا او البحوث التي قامت بها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحكومات لرؤية اي نهج كان قد انجز على افضل وجه.

البحوث والسياسات:

٧- اجراء االبحوث حول المشكلات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تواجهها المرأة واستخراج احصائيات مصنفة حسب النوع الاجتماعي. واحد من الاهداف ذات الاولوية المتدنية للمعهد سيكون التأثير على عمل الحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويدرك كلٌ من مستشاري المشروع والمجيبين ان الاعمال لاتوخذ دون معلومات كافية عن حقيقة ما يحصل، وأن تصحيح الاجراءات يتطلب معلومات دقيقة. وحين يجمع المعهد البيانات ويجعلها متاحة للجمهور وللجهات الفاعلة الاخرى عندئذ فقط سيكون هناك مناقشات ومن ثم استنتاجات ستشكل مطالب الجمهور الموجهة للحكومة.
٨- استخدام البيانات والاحصائيات لترجمة المعرفة الى توصيات سياسية وتشريعية؛ ونشر نتائج البحوث وإبلاغ الاطراف ذات العلاقة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
٩- رصد ودعم التنفيذ الكامل والفعال لتوصيات (CEDAW) الذي انبثق من مبادرات الامم المتحدة لحقوق الانسان والذي يسعى الى دمج المرأة في كل مناحي الحياة الاجتماعية وعلى كافة المستويات في المجتمع والعالم من دون أي تمييز على اساس الجنس.

المحاماة

١٠- تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي. هناك قدر كبير من عدم المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال تمكين المرأة دفع البعض إلى الاعتقاد بان هذه القضايا لم تعد تحتاج إلى معالجة. بيد أن هذا التقدم كان محدودا جدا، ويعتقد المجيبون أن أوجه القصور في مجتمعات المنطقة تعود للسياسات الحكومية التي لا تأخذ في الاعتبار الحاجة لتحديد مفهوم «النوع الاجتماعي» (الجندر) ومناقشته وحل معضلاته. يجب ألا أن يكون موضوع النوع الاجتماعي مهما فقط في الخطاب العام بل يجب على المعهد التأكيد على استيعاب المفهوم بشكل أفضل.
١١- الترويج لسياسة تعميم مفهوم النوع الاجتماعي وتوفير التدريب من اجل تعميم مفهوم النوع الاجتماعي. ويرتجى من تعميم مفهوم النوع الاجتماعي أن يحقق مساواة بين

الجنسين وذلك بتحليل آثار أي عمل أو برنامج على خبرات أو مخاوف أي شخص بسبب نوعه الاجتماعي. سيتم تحقيق ثم اختبار أساليب تعميم المفهوم ونشرها في مجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

١٢- عمل حملات توعية بشان المساواة بين الجنسين وتوفير المساعدة التقنيّة لتقارير المتابعة. إن تزويد الجمهور بالمعلومات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي سيخلق حوارا وسيضمن أن نقوم مختلف الجهات الفاعلة بإجراءات تؤدي إلى تصحيح أخطاء الحكومات. كما سيهدف المعهد إلى توضيح المفاهيم الخاطئة التي تتمسك بها العامة عن قضايا النوع الاجتماعي.

١-٣ الهيكل، الإدارة، الموقع والتمويل

١- ينبغي على المعهد المقترح أن يخضع لمجلس إدارة يتألف من أصحاب المصلحة المذكورين أعلاه.

٢- من الضروري أن يشكل الأشخاص من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غالبية الأعضاء رغم انه لا ينبغي للمعهد أن يتجاهل المرشحين المناسبين للمجلس من خارج المنطقة.

٣- ينبغي للهيكل الهرمي للمعهد أن يصمم بدقة ليكون أكثر كفاءة.

٤- سيكون من المفيد، إذا ما تم ربط أعضاء مجلس الإدارة بالمنظمات المحلية والدولية المشاركة، في التأثير على السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٥- تشكيل اللجنة الاستشارية يكون بقرار من مجلس الإدارة ومسؤولية اختيار مجلس الإدارة ينبغي أن تقرره الجهات المعنية.

٦- \ينبغي على البلد المضيف أن يضمن الاستقلال الذاتي للمعهد المقترح، والنظام الداخلي للمؤسسة ينبغي أن يكون مستقلا.

٧- ينبغي أن يكون مقر المعهد المقترح رسميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. سيكون من المثالي أن يكون مقر الإدارة في البلد الذي لن يكون فيه عمل المعهد تكرارا لأي من المنظمات القائمة، فضلا عن ذلك سيكون على المعهد أن يملأ فراغا ليس فقط على الصعيد الإقليمي وإنما أيضا داخل ذلك البلد في مجال النهوض بحقوق المرأة. ومن المهم أيضا أن تكون القوانين في البلد المضيف مساعدة لعمل المعهد. وبهذا الصدد فأن العمل أرشدنا إلى الرباط – المغرب؛ حيث أن لدي المغرب ما يشير إلى مدى ملائمته لموقع المعهد مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة.

٨- ينبغي على معهد النوع الاجتماعي المقترح أن يسهل الوصول إليه من قبل جميع الأطراف المعنية لإبقاء سلطة المعهد مؤثرة في الحكومات وفاعلة في السياسات بينما تظل هذه السلطة مرنة وسلسة بما يكفي ليكون مؤثرا وذو يد طولى.

٩- المصادر المحتملة للتمويل يمكن أن تشمل على سبيل المثال لا الحصر: وكالات الأمم المتحدة، مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، الاتحاد الأوروبي، برامج الشرق الأوسط

لحكومات متعددة، وغيرها من المؤسسات المانحة وأهمها الملتقى من أجل المستقبل في إطار رعاية مجموعة الثمانية الكبار.

١٠- ينبغي أن يكون للبلد المضيف الإرادة السياسية لدعم المعهد. وإن تبني المشروع من قبل المجتمع المدني المحلي أمر حاسم في عملية الاختيار.

١-٤ تسجيل المنظمات غير الحكومية في المغرب

يمكن لأي جمعية لا تتوخى الربح أن تنشأ بحرية في المغرب ومن دون إذن مسبق. يمكن لأعضاء الجمعية أن يكونوا مغاربة أو أجانب فقط. ومع ذلك ومن اجل تحقيق التواجد القانوني (لمنح وضع قانوني للشخص المعني)، ومن اجل الحصول على ضمانات لدعم الإجراءات القانونية لمنع عمليات الشراء أو البيع بالإنابة، فأنه ينبغي أن يتم الإعلان عن المعهد. إن الإعلان عن قانونية المعهد يجعله معروفا للعامة ويسمح له أن يعمل بوصفه كيانا قانونيا. في المغرب يعتمد تنظيم الجمعيات على القانون[٦] المعلن في ١٥ تشرين ١٩٥٨. إعلان الجمعية قد يستغرق عدة أسابيع بعد تسليم إيصالات الاستلام والإيداع.

الوثائق المطلوبة للتسجيل هي رسالة تقديم طلب رسمي مشفوعا بالإعلان السابق، تضمين الطلب قائمة أعضاء الهيئة الإدارية أو من هم في المراكز الإدارية والهيكل التنظيمي للمؤسسة. جميع هذه الوثائق يجب أن تكون موثقة وموقعة من قبل صاحب الطلب.
.ينبغي على الحكومات والجهات المانحة أن توافق على الجوانب العملية لإنشاء هذا المعهد، والبحث عن مستشار قانوني يكون مرشدا للمؤسسين يوثق المضامين الفعلية لهذه المواد.

١-٥ تكاليف بدء تشغيل المعهد

تكاليف بدء تشغيل المعهد تتألف من ثلاث عناصر هي البنية التحتية، الإدارية، والبرنامجية. رغم أن البنية البرنامجية لن تكون عالية التكاليف في البداية إلا أنه يجب أن تكون هناك ميزانية تصاعدية (متزايدة) حسب تحديد المعهد لنطاق العمل.
استنادا إلى المقابلات التي أجريت فان نسب الثلاث فئات لميزانية لبدء التشغيل يجب أن تكون كما يلي:

البنية التحتية ٣٠٪
الإدارية ٥٠٪
البرنامجية ٢٠٪

٦ المرسوم الملكي

نموذج الميزانية المطلوبة للتمويل الأولي من اجل إنشاء هذا المعهد يمكن أن تكون كما يلي:

الفئة		النسبة	المبلغ بالدولار
البنية التحتية		٪١٥	
	تأجير مكاتب		٥٠,٠٠٠,٠٠
	معدات		١٠,٠٠٠,٠٠
	أخرى		١٠,٠٠٠,٠٠
إدارية		٪٤٢	
	مرتبات موظفين		١٢٥,٠٠٠,٠٠
	مستشار قانوني		١٥,٠٠٠,٠٠
	تكاليف التسجيل		١٠,٠٠٠,٠٠
	أخرى (سفر موظفين، الخ)		٥٠,٠٠٠,٠٠
برنامجية		٪٤٢	
	مشاريع بحثية		١٢٥,٠٠٠,٠٠
	المحاماة		٥٠,٠٠٠,٠٠
	تدريب		٢٥,٠٠٠,٠٠
المجموع			٤٧٠,٠٠٠,٠٠

هذا التقدير يستند إلى الميزانية السنوية لمنظمات مماثلة.

IV) الخاتمة

هذا التقرير يرسي الأساس العملي والمنطقي لإنشاء معهد النوع الاجتماعي الذي سيتركز نطاق عمله في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ينبغي على هذا المعهد أن يكون أصيلا وقانونيا ومؤسسا على ملكية محلية. إن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مطالبة بالمبادرة وعمل كل ما هو لازم لإنشاء المعهد. كذلك فأن هناك حاجة إلى الإرادة السياسية من جانب الحكومات للمساعدة في إنشاء هذه المنظمة. منتدى المستقبل، الذي هو أول منبر عبرت فيه الحكومات عن دعمها لهذا المشروع، سيستمر بالسعي من اجل تحويل الأفكار إلى واقع ملموس. إن الباحثين يدعون ممثلي منتدى المستقبل إلى المصادقة على الخطوط العريضة المرسومة في هذه الدراسة وتوفير الوسائل المالية اللازمة لبدء تشغيل للمعهد.

ISBN -978-605-5832-28-5